

Distr.: General
9 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
(موئل الأمم المتحدة)

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل
الأمم المتحدة)

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٥. وهو يغطي أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، على مدى السنة الماضية، في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

* A/66/150



ويقدم التقرير أيضا، على الأخص، لمحة عامة عن نتائج الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، المتصلة بالسياسات. وإلى جانب استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والموافقة على الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، اتخذ مجلس الإدارة قرارات بشأن عدد من المواضيع، منها ما يلي: (أ) عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة عن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛ (ب) إجراء استعراض لعملية تصريف أعمال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ (ج) وضع الاستراتيجيات والأطر اللازمة على الصعيد العالمي والوطني لمواصلة تحسين المستوى المعيشي لسكان الأحياء الفقيرة بما يتجاوز الغاية المحددة بهذا الشأن في الأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) تحقيق تنمية حضرية مستدامة من خلال توسيع فرص الحصول المتكافئ على الأرض، والسكن، والخدمات والهياكل الأساسية، بما في ذلك مساهمة مجلس الإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢؛ (هـ) تنفيذ أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المستقبل، في مجال آليات الاقتصاد الحضري والآليات المالية اللازمة لرفع مستوى المعيشة، وخدمات الإسكان والخدمات الأساسية، للفقراء في المناطق الحضرية.

ويتضمن التقرير أيضا استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ عدد من المكونات البرنامجية لجدول أعمال الموئل وغيرها من المسائل التي أبرزها قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٥، ومنها إجراء استعراض لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، ووضع مبادئ توجيهية بشأن تطبيق اللامركزية، وتعزيز السلطات المحلية، والمدن، وتغير المناخ، وإعادة الإعمار بعد الكوارث وبعد انتهاء النزاع، والمسائل المالية والمتعلقة بالميزانية، والتقارير الرئيسية، والاجتماعات الوزارية الإقليمية، والإصلاحات التنظيمية والبرنامجية.

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، عملا بالفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٥ عن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ويشمل خمسة فروع. يتناول الفرع الأول منها القرارات الرئيسية للدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، ويتناول الفرع الثاني التقدم المحرز في تنفيذ العمل الفني لموئل الأمم المتحدة، ويتناول الفرع الثالث المسائل المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية، وأما الفرع الرابع فيوجز التطورات الهامة الأخرى التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتضمن الفرع الأخير الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذت في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٢ - عُقدت الدورة الثالثة والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في نيروبي، في الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١، وحدد لها موضوع خاص هو "تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع فرص الحصول على الأرض والسكن، والخدمات والهيكل الأساسية".

٣ - كان من أهم الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والموافقة على برنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. إضافة إلى ذلك، عقد مجلس الإدارة مناقشات واتخذ قرارات بشأن المسائل التالية: (أ) عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة؛ (ب) إجراء استعراض لعملية الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ (ج) وضع الاستراتيجيات والأطر اللازمة على الصعيد العالمي والوطني لتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة بما يتجاوز الغايات المحددة بهذا الشأن في الأهداف الإنمائية للألفية؛ (د) تحقيق تنمية حضرية مستدامة من خلال توسيع فرص الحصول المتكافئ على الأرض، والسكن، والخدمات والهيكل الأساسية، بما في ذلك مساهمة مجلس الإدارة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢؛ (هـ) تنفيذ أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المستقبل، في مجال آليات الاقتصاد الحضري والآليات المالية اللازمة لرفع مستوى المعيشة، وخدمات الإسكان والخدمات الأساسية للفقراء في المناطق الحضرية، بما في ذلك تقديم توصيات عن مستقبل العمليات التجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد.

ألف - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

٤ - كانت مسألة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦ من أهم المسائل التي ناقشها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الثالثة والعشرين.

٥ - وفي متابعة للقرار ١/٢٢، الذي اتخذته مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الثانية والعشرين، وجه الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة عن تنفيذ نتائج الموئل الثاني، وتعزيز موئل الأمم المتحدة (A/64/260)، الدعوة إلى الجمعية العامة لأن تنظر في عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، في عام ٢٠١٦.

٦ - ردا على ذلك، أحاطت الجمعية العامة علما، بموجب قرارها ٢٠٧/٦٤، بالتوصية التي قدمها مجلس الإدارة في قراره ١/٢٢، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن هذه المسألة، بالتعاون مع مجلس الإدارة موئل الأمم المتحدة، لتنظر فيه في دورتها السادسة والستين. وفي متابعة لهذا الطلب، أعدت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مشروع تقرير (HSP/GC/23/2/Add.4)، لينظر فيه مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١١.

٧ - ويبين التقرير الأسباب التي تدعو إلى عقد المؤتمر من خلال دراسة التطورات الرئيسية التي حدثت منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وهذه التطورات الجديدة هي ما يلي:

(أ) تزايد هيمنة المدن ديموغرافيا واقتصاديا، حيث أصبحت الآن موطننا لأكثر من نصف سكان العالم، وتعاضم دورها من حيث كونها عوامل اقتصادية على الصعيدين الوطني والعالمي؛

(ب) التوسع المكاني السريع للمستوطنات الحضرية، الذي أدى إلى نشوء مدن كبرى ومناطق حضرية كبيرة وممرات حضرية؛

(ج) ظهور مسائل وقوى وشواغل جديدة على الصعيد العالمي، منها العولمة، والتنمية الحضرية المستدامة، وتغير المناخ، والسلامة والأمن في المناطق الحضرية، وتفاقم الفقر في المناطق الحضرية؛

(د) الأدوار المتغيرة للقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، في سياق التحول من سياسات التمكين وإزالة القيود نحو التأكيد مجدداً على السياسات العامة والإدارة العامة، بما في ذلك إصلاح التخطيط الحضري؛

(هـ) الزيادة الكبيرة في وتيرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان وشدها، وأثر ذلك على السكان في المناطق الحضرية.

٨ - وبعد أن نظر مجلس الإدارة في مشروع التقرير، اتخذ القرار رقم ٨/٢٣، المتعلق بعقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني بالإسكان والتنمية المستدامة، الذي أحاط فيه علماً بتقرير المديرية التنفيذية، ودعا الأمين العام إلى أن يضمّن الأفكار والمقترحات الواردة فيه تقريره الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وشملت هذه الأفكار، على وجه التحديد، الأهداف التالية المقترح أن يتناولها مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة: (أ) استعراض السياسات والإنجازات والعقبات في الماضي؛ (ب) وضع جدول أعمال جديد للتنمية الحضرية قادر على الاستجابة للتحديات والفرص الجديدة في المناطق الحضرية، كتغير المناخ والسلامة والأمن في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى النهوض بدور جديد للمدن والسلطات المحلية؛ (ج) إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز الإطار المؤسسي لإدارة الأراضي، والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

٩ - وقد قدم مجلس الإدارة التقرير إلى الأمين العام بوصفه مساهمته في تقرير الأمين العام الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٧/٦٤.

باء - استعراض العملية الإدارية

١٠ - طلب مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، في قراره ٥/٢٢ بشأن إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إلى المديرية التنفيذية ولجنة الممثلين الدائمين الاضطلاع بصورة مشتركة، في إطار برنامج العمل والميزانية، بدراسة هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة بغرض تحديد وتنفيذ الطرق الكفيلة بتحقيق الشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفعالية في أداء الهيكل الحالي للإدارة، وتحديد الخيارات المتاحة لإحداث أي تغييرات أخرى ممكنة ذات صلة بذلك، لعرضها على مجلس الإدارة للنظر فيها في دورته الثالثة والعشرين.

١١ - وعملاً بذلك القرار، ركزت المرحلة الأولى من استعراض العملية الإدارية لموئل الأمم المتحدة على إعداد شروط مرجعية لأغراض الاستعراض. وقام بوضع الشروط المرجعية فريق مشترك من لجنة الممثلين الدائمين وأمانة موئل الأمم المتحدة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ووفقاً للشروط المرجعية تلك، أنشئ هيكل للاستعراض تألف من فريق اتصال مفتوح

العضوية، وفريق للتنفيذ قائم على التوازن الإقليمي و سبعة أفرقة تقييم، مع تمثيل متساو من اللجنة والأمانة. وبدأ كل من فريق التنفيذ وأفرقة التقييم عملها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١٢ - وركزت المرحلة الثانية، التي بدأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، على تحسين العملية الإدارية في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيروبي، أي على الإجراءات التي يمكن أن تنفذها الأمانة بموافقة لجنة الممثلين الدائمين، ولكن من دون الإشارة إلى مقر الأمم المتحدة. وفي أعقاب ورشة عمل عقدت لوضع تصورات وبحوث أجزتها أفرقة التقييم السبعة، ومجموعة من الاجتماعات عقدها فريق التنفيذ، اقترح إعداد قائمة من "مكاسب سريعة" يبلغ عددها ٢٩ مكسبا. وقد وافقت لجنة الممثلين الدائمين على القائمة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٣ - أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت بورشة عمل لفريق تنفيذي نظمت في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقد ركزت هذه على إحداث تحسين في العملية الإدارية في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، وخصوصا علاقة البرنامج في مجال الإدارة مع الجمعية العامة والأمانة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق. وقُدمت إلى لجنة الممثلين الدائمين قائمة أخرى تشمل "المكاسب" المقترحة على المدى الطويل، وافقت عليها اللجنة في اجتماعها المعقود في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠.

١٤ - وتضمنت المرحلة الرابعة من الاستعراض إعداد تقرير يحلل الخيارات المتاحة لإجراء إصلاح هيكلي لإدارة موئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقد عرضت تفاصيل نتائج جميع مراحل الاستعراض على مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته الثالثة والعشرين.

١٥ - وعرضت على مجلس الإدارة أربعة خيارات جديدة، حوفظ فيها على خط الأساس للحالة الراهنة، لينظر فيها المجلس. وهذه الخيارات هي:

- (أ) الأخذ بنظام عقد اجتماعات سنوية لمجلس الإدارة؛
- (ب) الأخذ بنظام عقد اجتماعات سنوية لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى توسيع عضوية المجلس؛
- (ج) إنشاء مجلس تنفيذي ليحل محل مجلس الإدارة؛
- (د) إنشاء هيكل إداري مختلط على غرار هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٦ - وقد نظر مجلس الإدارة على النحو الواجب في التقرير ووافق على القرار ١٣/٢٣ المعنون "إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية". وباختصار، طلب القرار من المديرية التنفيذية ومن لجنة الممثلين الدائمين ما يلي:

- (أ) مواصلة دراسة الخيارات المتاحة لإجراء إصلاحات واستحداث خيار مفضل؛
 (ب) وضع إجراءات لمرحلة الدراسة؛
 (ج) السعي إلى تحقيق توافق في الآراء على الخيار الذي يتم تحديده؛
 (د) وضع خطة عمل لمتابعة تنفيذ الخيار المفضل.

١٧ - إضافة إلى ذلك، كلف مجلس الإدارة لجنة الممثلين الدائمين بالموافقة على خطة عمل وعرضها، إن أمكن، على الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وللقيام بهذا العمل المتبقي، أنشئت، في حزيران/يونيه ٢٠١١، هيئة جديدة، وهي عبارة عن فريق استشاري مفتوح العضوية. وهذا الفريق هو هيئة مشتركة من لجنة الممثلين الدائمين، والأمانة، يمثل فيه كل مجموعة إقليمية في اللجنة الدائمة اثنان من الأعضاء الدائمين فيها.

جيم - استراتيجيات وأطر عالمية ووطنية ترمي إلى تحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة بما يتجاوز غاية الأهداف الإنمائية للألفية

١٨ - يبين تقرير مؤئل الأمم المتحدة، المعنون "حالة مدن العالم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ - مدن صالحة للجميع: سد الفجوة الحضرية"، أن حياة ٢٢٧ مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة تحسنت فيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، إلا أن هذا الإنجاز لم يتوزع بشكل منتظم في كافة المناطق. وذلك لأن البلدان النامية الأكثر تقدماً أحرزت تقدماً أفضل مما أحرزته البلدان النامية الأفقر.

١٩ - ويذكر التقرير كذلك أن غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تحسين حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ قد تم تخطيطها بمقدار ١٠٠ مليون شخص، وقد حدث هذا قبل التاريخ المستهدف بعشر سنوات. وبالرغم من ذلك، لم ينجح أي بلد نام في خفض عدد سكان الأحياء الفقيرة لديه بنسبة ٥٠ في المائة. بل إن ثمة ٨٢٨ مليون شخص لا يزالون يعيشون في أحياء حضرية فقيرة. وتشير التوقعات الحالية إلى أن مجموع عدد سكان الأحياء الفقيرة على مستوى العالم سيزيد من الآن وحتى عام ٢٠٢٠، بمقدار ٦٠ مليون شخص.

٢٠ - وعلى ضوء هذه المعلومات، قطع رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم، خلال الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، أن يواصلوا العمل من أجل جعل المدن من دون أحياء فقيرة، بما يتجاوز الأهداف الحالية، وذلك بخفض عدد سكان الأحياء الفقيرة وتحسين حياتهم، على النحو المبين في الفقرة ٧٧ (ك) من الوثيقة الختامية للجلسة (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٥). ومن ثم، دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من قرارها ١٦٥/٦٥، مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة إلى النظر في وضع استراتيجيات وأطر ملائمة على الصعيدين العالمي والوطني للعمل في المستقبل من أجل تحقيق تحسن كبير في حياة سكان الأحياء الفقيرة بما يتجاوز الغايات الحالية المتعلقة بالأحياء الفقيرة.

٢١ - واستجابة لذلك، اتخذ مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، في دورته الثالثة والعشرين، القرار ٩/٢٣، المعنون "استراتيجيات وأطر عالمية ووطنية لتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة. بما يتجاوز غاية الأهداف الإنمائية للألفية"، الذي دعا من خلاله الحكومات والسلطات الإقليمية والمحلية إلى حصر عدد سكان الأحياء الفقيرة في بلدانها وأقاليمها ومناطقها الحضرية، وأن تضع على هذا الأساس أهدافا طوعية وواقعية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي، يمكن تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠، فيما يتعلق بتحقيق تحسن كبير في حياة سكان الأحياء الفقيرة. وستكون الوسائل الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف ما يلي:

- (أ) صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية الحضرية تعطي الأولوية لتحسين فرص حصول سكان الأحياء الفقيرة على السكن الملائم والخدمات الأساسية والهياكل الأساسية الملائمة، بما في ذلك تحسين خدمات المياه والمرافق الصحية، والنقل والطاقة والصحة والتعليم؛
- (ب) تعزيز إمكانيات الحصول على أرض بتكلفة ميسورة مع تأمين حيازتها؛
- (ج) تهيئة الظروف الضرورية لتوافر سبل العيش الحضرية المستدامة؛
- (د) تعزيز التنمية الحضرية المستدامة ومشاركة جميع أصحاب المصلحة فيها، لا سيما سكان الأحياء الفقيرة.

٢٢ - يعكف موئل الأمم المتحدة حاليا على وضع خطة عمل، بالتشاور مع الحكومات، من أجل تنفيذ هذا القرار على الصعيد العالمي خلال العقد المقبل.

دال - تحقيق تنمية حضرية مستدامة من خلال توسيع نطاق الحصول المتكافئ على الأرض والسكن، والخدمات والهياكل الأساسية

٢٣ - بالنظر إلى أن ما يزيد عن نصف البشر يعيشون حالياً في مناطق حضرية، فإن التنمية المستدامة آخذة بشكل متزايد في أن تصبح مرادفة للتحضر المستدام. واعترافاً بهذا الأمر، اعتمد مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة موضوع تحقيق التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق الحصول المتكافئ على الأرض والسكن، والخدمات والهياكل الأساسية، باعتباره الموضوع الخاص لدورته الثالثة والعشرين. وقد أعدت الأمانة تقريراً من أجل تيسير الحوار في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والعشرين للمجلس. وهدف التقرير هو حفز المناقشات فيما بين الحكومات والسلطات المحلية، وغير ذلك من الشركاء في جدول أعمال الموئل بشأن كيفية التصدي بفعالية لتحديات الحياة الحضرية المعاصرة، مع إبقاء الأهداف التالية نصب الأعين:

(أ) تمكين مجلس الإدارة من اتخاذ موقف بشأن التنمية الحضرية المستدامة باعتبار ذلك المساهمة التي يقدمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢؛

(ب) إعداد وسائل استراتيجية للتصدي للتحديات التي تواجه التنمية الحضرية المستدامة، انطلاقاً من توصيات جدول أعمال الموئل، والأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية)، ونتائج الجلستين العامتين الرفيعتي المستوى للدورتين السنتين والخامسة والستين للجمعية العامة؛

(ج) تشجيع الحكومات والشركاء في جدول أعمال الموئل على الصعيد الدولي والوطني والمحلي على الالتزام بتوسيع نطاق الحصول المتكافئ على الأرض والسكن، والخدمات والهياكل الأساسية، في إطار التنمية الحضرية المستدامة.

٢٤ - وفي حين ركز التقرير على مدن موجودة في البلدان النامية، فإن الكثير من ملاحظاته وتوصياته بشأن المسائل المتصلة بالأرض، والسكن، والخدمات والهياكل الأساسية في سياق التنمية الحضرية المستدامة، والفقر في المناطق الحضرية، والاقتصاد المراعي للبيئة والإطار المؤسسي للتنمية الحضرية المستدامة، لها أهميتها على الصعيد العالمي، إذ أن هذه المسائل تمثل تحديات كبرى أمام الكثير من المناطق الحضرية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٥ - وفي الدورة الثالثة والعشرين، اتخذ مجلس الإدارة القرار ١٧/٢٣ بشأن التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق الحصول المتكافئ على الأرض والسكن والخدمات والهياكل الأساسية، الذي رحب بموجبه بالحوار الذي عُقد بشأن هذا الموضوع أثناء الدورة

الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة، باعتبار ذلك مساهمة تُقدم إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، وطلب من المدير التنفيذي أن يكفل توصيل نتائج الحوار إلى مكتب المؤتمر، عن طريق رئيس مجلس الإدارة.

٢٦ - وفي نفس القرار، شجع مجلس الإدارة كذلك الحكومات والشركاء في جدول أعمال الموئل على جملة أمور أخرى، منها ما يلي:

(أ) إدراج مسألة التنمية الحضرية المستدامة في الإسهامات التي تقدمها إلى العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢؛

(ب) إعداد وسائل استراتيجية للتصدي للمشاكل التي تواجه التنمية الحضرية المستدامة، انطلاقاً من توصيات جدول أعمال الموئل، والأهداف الإنمائية للألفية، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ونتائج الجلستين العامتين الرفيعة المستوى للدورتين الستين والخامسة والستين للجمعية العامة؛

(ج) حشد التزامات من الحكومات والشركاء في جدول أعمال الموئل، على الصعيد الدولي والوطني والمحلي، من أجل تعزيز تطبيق اللامركزية وتحسين الحوكمة الحضرية لكفالة توسيع نطاق الحصول المتكافئ على الأرض والسكن والخدمات والهياكل الأساسية.

هاء - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المستقبل في مجال الاقتصاد الحضري وآليات التمويل للنهوض بالمناطق الحضرية وتوفير السكن والخدمات الأساسية للفقراء في المناطق الحضرية

٢٧ - في عام ٢٠٠٧، طلب مجلس الإدارة، في قراره ١٠/٢١، إلى المديرية التنفيذية إنشاء صندوق استثماري في إطار مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من أجل دعم القيام بعمليات تجريبية للتمويل الأوّلي القابل للسداد، لتمويل الإسكان والهياكل الأساسية والنهوض بالمناطق الفقيرة لصالح فقراء المناطق الحضرية، واختبار تلك العمليات ميدانياً لمدة أربع سنوات. وطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية إجراء تقييم لذلك في نهاية فترة السنوات الأربع.

٢٨ - وقد استخدم في العمليات التجريبية للتمويل الأوّلي القابل للسداد نهج قائم على الاستثمار المحفز من أجل إدماج الحلول القائمة على آليات السوق مع الجهود الأهلية والإسهامات الحكومية، باعتبار ذلك أكثر السبل فعالية للتصدي لعدم كفاية خدمات الإسكان والمياه والمرافق الصحية. وقد أحرز تقدم كبير عن طريق برنامج عمليات التمويل الأوّلي، وصُرفت خمسة قروض يبلغ مجموع قيمة القرض منها ٢ ٧٥٠ ٠٠٠ دولار في أربعة بلدان (أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيبال ونيكاراغوا)، وفي فلسطين، في عام ٢٠١٠.

وكان مزمعا أن تزيد الأموال المتاحة من خلال هذا التمويل الأوّلي عن ٥٠٠ مليون دولار، وأن تدعم هذه الجولة من الإقراض الأوّلي بناء وترقية ٣٠.٠٠٠ وحدة سكنية اجتماعية ميسورة التكلفة في خمسة بلدان.

٢٩ - وأجري تقييم مستقل وخارجي لبرنامج عمليات التمويل الأوّلي عند بلوغه نهاية فترة تجريبية امتدت أربع سنوات. وعُرض تقرير عن نتائج التقييم على مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين، وأدى ذلك إلى اتخاذ قرار بشأن مستقبل عمليات التمويل الأوّلي والأنشطة العامة التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة في مجال آليات التمويل للنهوض بالمناطق الحضرية.

٣٠ - وخلص التقرير إلى أن موئل الأمم المتحدة يتمتع بميزة نسبية في مجال الاضطلاع بالدعوة على الصعيد العالمي، وإسداء المشورة إلى الحكومات والسلطات المحلية، والتقريب فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، والعمل مع الجهات الأهلية على أساس استشاري وتنظيمي. وخلص أيضا إلى أن موئل الأمم المتحدة في ضوء الولاية المنوطة به ليس في أفضل وضع يمكنه من مواصلة العمل بصفته جهة عامة تقدم قروضا مباشرة. ولاحظ التقرير أن الجهات المانحة لم تقدم المزيد من التمويل لتستمر أنشطة الإقراض.

٣١ - وأذن مجلس الإدارة للمديرة التنفيذية، بموجب قراره ١٠/٢٣، المعنون "أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المستقبل في مجال الاقتصاد الحضري وآليات التمويل للنهوض بالمناطق الحضرية وتوفير السكن والخدمات الأساسية للفقراء في المناطق الحضرية"، أن تقوم بدراسة الفرص المتاحة للعمل مع مؤسسات التمويل الإنمائي الشريكة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسيتولى هؤلاء الشركاء قيادة العمليات التجريبية أو التوسعية للأنشطة المتصلة بالإقراض والضمانات وتقديم المشورة المالية في المستقبل، فيما سيركز موئل الأمم المتحدة على العمل التنظيمي وأعمال الدعوة على الصعيد العالمي في تلك المجالات.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ الأعمال الفنية

٣٢ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في قرارها ١٦٥/٦٥، أن يقدم إليها تقريرا عن الأمور التالية: (أ) إجراء استعراض لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، و (ب) توفير السكن الميسور التكلفة وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، و (ج) وضع مبادئ توجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية، و (د) المدن وتغير المناخ، و (هـ) إعادة البناء في مرحلة ما بعد الكوارث وما بعد انتهاء النزاع. وتلقى الفقرات ٥ و ٣ و ٦ و ٧ من القرار على التوالي، الضوء على هذه المسائل.

ألف - استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

٣٣ - طلب مجلس الإدارة في قراره ٢/٢١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ومرة أخرى في الفقرة ٨ من قراره ٧/٢٢ المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، من المدير التنفيذي، أن يجري، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، استعراضاً لمنتصف المدة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وأن يقدم نتائج ذلك الاستعراض إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

٣٤ - وبالإضافة إلى ذلك، طلب مجلس الإدارة، في الفقرة ١٨ من قراره ٢/٢١، إلى المدير التنفيذي أن يسعى، بالتعاون الوثيق مع الشركاء في جدول أعمال الموئل، إلى إنشاء عملية استعراض أقران سنوية بشأن تنفيذ الخطة. وفي عام ٢٠٠٨، أيدت لجنة الممثلين الدائمين الاقتراح الذي قدمته الأمانة بأنه ينبغي إجراء عملية استعراض الأقران تلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ لكي يتسنى إجراء تقييم لا "للمكاسب السريعة" لمرحلة انطلاق تنفيذ الخطة فحسب، بل ومدى استعداد موئل الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الواردة في الخطة. ونتيجة لذلك، شمل استعراض الأقران الذي أُجْزِيَ في آب/أغسطس ٢٠١٠، الفترة نفسها المتوقعة لاستعراض منتصف المدة.

٣٥ - وقد قدّم استعراض الأقران تقييماً شاملاً للتقدم المحرز في تحسين برامج موئل الأمم المتحدة وهيكله التنظيمي وإجراءاته، على النحو المنصوص عليه في الخطة. واتفقت اللجنة والأمانة على أنه ينبغي أن يستفيد استعراض منتصف المدة من استعراض الأقران الشامل، الذي شمل الفترة والنطاق نفسيهما المتوقعين لاستعراض منتصف المدة. وعلى ذلك الأساس، أعد الموئل تقريراً عن استعراض منتصف مدة الخطة، نظر فيه مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

٣٦ - وكانت المسائل التالية من بين أبرز التوصيات الواردة في التقرير:

(أ) ينبغي أن ينظر المدير التنفيذي في إمكانية وضع هيكل تنظيمي جديد، يكون الهدف منه تحقيق أفضل قدر من المواءمة مع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣؛

(ب) ينبغي أن يسعى موئل الأمم المتحدة إلى إنشاء تنظيم موحد للتخطيط والإبلاغ لأغراض اتخاذ القرارات وتعبئة الموارد وتقديم التقارير إلى جميع الجهات المانحة وتجنب النظم المتداخلة الباهظة التكلفة؛

- (ج) ينبغي أن تستعرض لجنة الممثلين الدائمين، ولا سيما البلدان المانحة، مطالبها المتعلقة بالتقارير المقدمة من موئل الأمم المتحدة بهدف خفض التكاليف والازدواجية في العمل وتعزيز تماسك التقارير والارتقاء بنوعيتها؛
- (د) ينبغي أن تضطلع وحدة مركزية للإدارة الاستراتيجية على أعلى مستويات البرنامج بتنسيق التخطيط الاستراتيجي ورصد الأداء والإبلاغ عنه؛
- (هـ) ينبغي إنشاء وظيفة تقييمية مستقلة؛
- (و) ينبغي أن يجري موئل الأمم المتحدة تقييما شاملا ومستقلا لبرامجه ومشاريعه القطرية لتوثيق الإنجازات التي تحققت حتى الآن، واستخلاص الدروس من التجارب في مجال التنفيذ، وأيضا وضع آليات للتتبع المنهجي للأنشطة التنفيذية القطرية؛
- (ز) ينبغي أن تواصل لجنة الممثلين الدائمين، على سبيل الأولوية، معالجة مسألة إصلاح هيكل إدارة موئل الأمم المتحدة.

باء - توفير المأوى الملائم وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة

٣٧ - شجعت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ١٦٥/٦٥، موئل الأمم المتحدة على مواصلة تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتخفيض عدد السكان في الأحياء الفقيرة وتحسين حياة القاطنين فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم الموئل جهود ٣٣ بلدا (١٧ بلدا في أفريقيا والدول العربية، و ١٠ بلدان في آسيا والمحيط الهادئ وخمس بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) في مجال تنفيذ السياسات المتعلقة بتحسين أحوال الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها.

٣٨ - وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، شارك موئل الأمم المتحدة في تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعادة إعمار وتأهيل المساكن المتضررة من الحرب في قطاع غزة من خلال الفريق العامل المعني بإعادة البناء، الذي يضم الجهات الفاعلة في قطاع الإسكان كافة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم موئل الأمم المتحدة إسهامات تقنية إلى المفاوضات التي أُجريت مع إسرائيل لتيسير إمداد الأسواق المحلية في قطاع غزة بمواد البناء بهدف دعم مبادرات الإسكان الذاتي.

٣٩ - وفي سريلانكا، قدم الموئل الدعم لمشروع بعنوان "توفير المأوى للأشخاص المتضررين من النزاع من خلال الإسكان" وشجع استخدام الأدوات والأساليب التي خضعت للاختبار الميداني في مجال إعادة التوطين من أجل خفض الإخلاء القسري. وساعد الموئل أيضا الأسر المشردة داخليا على إعادة بناء منازلها المتضررة في إطار مخطط يتيح لها اكتساب ملكية تلك المنازل في وقت لاحق. وفي نيبال، أعد موئل الأمم المتحدة، في سياق

شراكة أبرمها مع مركز التنمية الحضرية المتكاملة، التقرير المنبثق عن دراسة ملامح قطاع الإسكان الحضري في نيبال. وفي الفلبين، عقد الممثل حلقات عمل ترمي إلى وضع خطوط أساس وأهداف وطنية لتحسين حياة قاطني الأحياء الفقيرة في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأيار/مايو ٢٠١١.

٤٠ - وفي بنغلاديش، استمر تنفيذ مشروع الشراكات الحضرية من أجل الحد من الفقر، الذي يعد أحد أكبر المبادرات في العالم الرامية إلى الحد من الفقر في المناطق الحضرية، بميزانية إجمالية قدرها ١٢٠ مليون دولار. ويتمثل الهدف من هذا المشروع في تحسين سبل العيش والظروف المعيشية لثلاثة ملايين شخص من فقراء المناطق الحضرية والذين يعيشون في فقر مدقع، ولا سيما النساء والفتيات. ويتولى مؤهل الأمم المتحدة المسؤولية عن مساعدة المجتمعات المحلية على إعداد وإدارة عقود المجتمعات المحلية لتنفيذ مختلف الأنشطة الرامية إلى تحسين أحوال المستوطنات. وفي إطار مشروع آخر، أنجزت عملية إعداد خرائط الأراضي الخالية والمستوطنات في ١٣ مدينة وبلدة في بنغلاديش. ولعل إعداد الخرائط يوفر الأساس الذي يُستند إليه في استهداف أكثر المستوطنات ضعفا في المدن والبلدات ولإعداد استراتيجيات ترمي إلى الحد من الفقر على كامل نطاق المدن والبلدان.

٤١ - وفي غانا وغامبيا، وفر مؤهل الأمم المتحدة الدعم لبدء وإنجاز دراسات ملامح المناطق الحضرية وقطاع الإسكان. وفي غامبيا أيضا، أنجزت المرحلة الأولى من المشروع التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة المشاركة فيه. وفي كولومبيا وكوستاريكا، اختُبرت سياسات واستراتيجيات تحسين أحوال الأحياء الفقيرة.

جيم - المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية

٤٢ - أيدت الجمعية العامة، في الفقرة ٦ من قرارها ١٦٥/٦٥، نشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتعزيز السلطات المحلية، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، التي اعتمدها مجلس إدارة مؤهل الأمم المتحدة في قراره ٣/٢١ و ٨/٢٢، على التوالي.

٤٣ - ويتمثل الهدف الأسمى للمبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية في تشجيع السلطات المحلية وتعزيزها، وفي الدعوة إلى تمكينها في مجال تقديم الخدمات الأساسية. ويستند هذا إلى الاعتراف بالبعد المحلي للخدمات الأساسية.

٤٤ - ومع أن عملية وضع مجموعتي المبادئ التوجيهية كانت شاملة وتشاركية وتستند لوثائق الممارسات السليمة، فإنها بالرغم من ذلك، تستدعي بذل المزيد من العمل لتكييفها

على نحو فعّال مع السياقات الإقليمية والوطنية والمحلية، وتحويلها إلى أداة مفيدة لتحسين الأطر التشريعية والتنظيمية والتشغيلية.

٤٥ - وبناءً على ذلك، وضع موئل الأمم المتحدة وثيقة برنامجية شاملة تلقي الضوء على ثلاثة عناصر رئيسية من استراتيجيتها لتكثيف مجموعتي المبادئ التوجيهية تكيفا متكاملًا مع الحالات الوطنية والمحلية وذلك على النحو التالي:

(أ) وضع السياسات والدعوة على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ب) التدريب وتنمية القدرات على الصُّعد الإقليمية والوطنية والمحلية؛

(ج) الرصد والإبلاغ.

٤٦ - واستنادًا لهذه البيانات الأساسية، جرى تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الشركاء من خلال عقد سلسلة من الحوارات التشاورية في عدد من البلدان، بما في ذلك إكوادور وبوركينا فاسو وجامايكا والسلفادور وغواتيمالا وفيت نام والمكسيك.

٤٧ - وفي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نظّم موئل الأمم المتحدة وحكومة فرنسا اجتماعًا لشركاء الموئل لبدء عملية اختيار البلدان الرائدة وتمهيد الطريق للقيام بأنشطة على الصعيد القطري. وفي وقت لاحق، وضع الموئل، بناءً على طلب تقدم به الشركاء، الصيغة النهائية لكتيب شامل يرمي إلى توجيه التنفيذ المنسق للمبادئ التوجيهية في البلدان النامية المهتمة.

دال - المدن و تغير المناخ

٤٨ - عملاً بالفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٥، وتمشيا مع مجالات التركيز ١ و ٢ و ٣ من الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، واصل موئل الأمم المتحدة تعاونه الحالي بشأن المسائل المتصلة بالمدن وتغير المناخ، وواصل القيام بدور تكميلي في المسائل المتعلقة بتغير المناخ في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في التصدي لضعف المدن في مواجهة تغير المناخ.

٤٩ - وعلى الصعيد العالمي، ساهم الموئل في الجهود الرامية إلى التصدي لتغير المناخ من خلال تسليط الضوء على المدن. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، نشر وأعلن عن صدور التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠١١: المدن وتغير المناخ، الذي يتناول الفرع الخامس أدناه محتوياته.

٥٠ - ودخل موئل الأمم المتحدة أيضا في ارتباط مع شبكة كُتاب وباحثين أثناء اجتماع عقده في كلكتا، الهند، في آذار/مارس ٢٠١١، فريق الخبراء المعني بالمستوطنات البشرية والهياكل الأساسية التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في إطار التحضير لصدور تقرير التقييم الخامس الذي يصدر عن الهيئة. ويُتوقع أن يكون لهذا التقرير تأثير قوي في المناقشات والاتفاقات العالمية المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ.

٥١ - وقد أصدر موئل الأمم المتحدة أيضا أداتين للدعوة وبناء القدرات هما: "القيادة المحلية للإجراءات المتعلقة بالمناخ" و "التخطيط لمواجهة تغير المناخ". والغرض من الأداتين أن يستخدمهما مخططو المناطق الحضرية. ولا يزال يستخدمهما حتى الآن ميسرون يعملون من أجل بناء قدرات المسؤولين المحليين والجهات المعنية في كمبالا (شباط/فبراير ٢٠١١).

٥٢ - وبالتركيز على النهوض بتنفيذ استراتيجيات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره لصالح المدن، قام موئل الأمم المتحدة بتنسيق الإسهامات الواردة من ١٠ وكالات تابعة للأمم المتحدة أثناء حدث مواز نُظِم أثناء الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في كانكون، المكسيك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بهدف تحديد الأساليب والأدوات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة لدعم المدن في العمل على التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

٥٣ - وبناء على دوافع تُعزى جزئيا إلى أعمال الموئل التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢، وأيضا في إطار مجالات أولوياته البرنامجية الناشئة، أعطى موئل الأمم المتحدة الأولوية لمجالات رئيسية من العمل الحضري صوب تحقيق الاقتصاد المراعي للبيئة، بما في ذلك التوسع الحضري المتكامل، والطاقت المتجددة والهياكل الأساسية المراعية للبيئة وابتكارات التكنولوجيا المراعية للبيئة واللوائح المنظمة للتخطيط والبناء.

٥٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، دعم موئل الأمم المتحدة جهود الرابطة الأفريقية لمدارس التخطيط في وضع مناهج دراسية بشأن تغير المناخ والمدن الأفريقية في تخطيط التعليم، وأسهم الموئل في الجهود الإقليمية الأفريقية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وتعميم الدروس المستفادة حتى الآن بأن نُظِم "حلقة عمل عن الممارسات الواعدة" لصالح ١٣ بلدا بشأن ممارسات مختارة تتعلق بالتخطيط الحضري وتغير المناخ.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، بات شباب المناطق الحضرية يشارك في المواضيع المتعلقة بتغير المناخ فيما يجري في شرق أفريقيا تعميم مشاركته في مبادرة المدن وتغير المناخ التي وضعها موئل الأمم المتحدة. وعُقدت حتى الآن في إطار هذه المبادرة حلقات عمل لأيام عدة عن

توعية الشباب والحوار وتنمية المهارات، أعقبها بدء مشاريع إيضاحية في مومباسا (كينيا) وكمبالا وكيغالي.

٥٦ - واضطلع موئل الأمم المتحدة بعدد من الأنشطة على الصعيد القطري خلال السنة المشمولة بالتقرير. فقد دعم بناء قدرات المناطق الحضرية على تولى دور قيادي في تعميم مسائل المناخ في التنمية الحضرية في ستة بلدان هي: أفغانستان وتركيا وصربيا والفلبين وفيت نام ومنغوليا.

٥٧ - وقامت الفلبين بتعميم مسائل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في عملية تخطيط التنمية الوطنية بأن أدمجت العمليات التشاركية لتقييم أوجه الضعف في الخطتين المحليتين المقررتين لجميع الوحدات الحكومية المحلية. ووقع موئل الأمم المتحدة اتفاقاً مع وزارة الداخلية والحكم المحلي الفلبينية في شباط/فبراير ٢٠١١ يقضي بتكرار نهج التعميم على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، سنت مدينة سُرْسُغُون تشريعات محلية ترمي إلى تحويل المباني والشوارع العامة إلى أماكن تُراعى في إضاءتها زيادة الفعالية في استخدام الطاقة، والتدرج في زيادة كفاءة أسطول دراجات الأجرة الآلية الثلاثية العجلات.

٥٨ - وفيما يتعلق بتخفيف أثر تغير المناخ على المناطق الحضرية وبناء مناعتها لمواجهة، تعكف مدينة مابوتو، بدعم من موئل الأمم المتحدة، على وضع مشروع رائد بشأن أشجار المنغروف في المنطقة الساحلية للمدينة حيث يتوقع المسؤولون أن يدر فوائد سواء من حيث التخفيف من أثر تغير المناخ أو القدرة على التصدي للظواهر الجوية الشديدة.

٥٩ - ويعمل موئل الأمم المتحدة أيضاً مع سلطات مدينة كمبالا لإدراج تغير المناخ في صلب سياستها الجنسانية، فيما جرى تعميم المسائل الجنسانية في عمليات تقييم تغير المناخ التي تجري على صعيد المدينة والصعيد الوطني.

٦٠ - وقد أدمجت المفاهيم والمعارف المتعلقة بتغير المناخ في برنامج التخطيط الحضري من المرحلة الجامعية الأولى في جامعة بوتسوانا. وفي إطاره، تتناول أربع وعشرون دورة دراسية تغير المناخ فيما تستند دورة واحدة، عنوانها "التخطيط وإدارة تغير المناخ"، بالكامل إلى موجز الدورة الدراسية الذي صيغ أثناء اجتماع استضافه موئل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع رابطة الكومنولث للمخططين ومعهد دراسات الإسكان والتنمية الحضرية التابع للجامعة إيراسموس.

هاء - إعادة الإعمار في مراحل ما بعد الكوارث وما بعد انتهاء النزاع

٦١ - أقرت الجمعية العامة، في الفقرة ٨ من القرار ١٦٥/٦٥، بأهمية أن يتخذ موئل الأمم المتحدة إجراءات في الوقت المناسب للتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب في حدوثها البشر، وخصوصاً في إطار العمل الذي يضطلع به لتلبية الاحتياجات من خدمات السكن والهياكل الأساسية في مرحلة ما بعد الكوارث وما بعد انتهاء النزاع، عن طريق تخطيط المدن بفعالية، ضمن الأنشطة المستمرة التي يقوم بها بدءاً من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التعافي.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت أنشطة موئل الأمم المتحدة في مجال إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات والكوارث، في إطار اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد ظل موئل الأمم المتحدة يمارس نشاطه في إطار اللجنة التنفيذية. وفي إطار نظام تنسيق المجموعات العالمية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، يتولى موئل الأمم المتحدة رئاسة الفريق العامل الفرعي المعني بالإسكان والأراضي والملكية التابع للفريق العامل لمجموعة الحماية العالمية، ويركز من منظور حضري على برامج الغوث والانتعاش وإعادة الإعمار وذلك عن طريق المجموعات المعنية بتوفير المأوى والإنعاش المبكر والحماية.

٦٣ - وعلى الصعيد الدولي، عمل موئل الأمم المتحدة، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، من خلال الشبكة العالمية لأدوات الأرض، على إعداد ثلاثة مبادئ توجيهية لتعزيز القدرات الدولية لمعالجة المسائل المتصلة بالأراضي بعد وقوع كوارث طبيعية وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع.

٦٤ - وفي سياق فرقة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتصدي للتحديات الإنسانية في المناطق الحضرية، فقد دخل موئل الأمم المتحدة في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي بشأن تقييم الأدوات والمنهجيات والخبرات في مجال الاستجابة الإنسانية في المناطق الحضرية وتعاوناً في تقييم نقاط القوة والضعف في الأدوات الرئيسية. وقد وفر موئل الأمم المتحدة أيضاً المدخلات اللازمة في استعراض أجراه برنامج الأغذية العالمي للأدوات المتصلة بتقديم المساعدات الغذائية، وللممارسات في سياق حالات الطوارئ في المناطق الحضرية.

٦٥ - وعلى الصعيد الإقليمي، عمل موئل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع المكتب الإقليمي لآسيا التابع لاستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث على تعميم مراعاة المسائل المتصلة بالمخاطر في المناطق الحضرية واعتماد وسائل في البناء أكثر أماناً وجعل المستوطنات

أكثر أماناً، وذلك من خلال الشراكة الآسيوية للحد من الكوارث، وهي آلية إقليمية تعمل على إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وهي الاستراتيجيات المحددة في إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث.

٦٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ما مجموعه ١١ بلداً من البلدان المعرضة للأزمات وتلك التي خرجت منها تنفذ سياسات تتضمن تدابير لمقاومة الضعف والمخاطر العمرانية بمساعدة من موئل الأمم المتحدة. وقد واصل موئل الأمم المتحدة المشاركة في نظم تنسيق المسائل المتعلقة بالمأوى والإنعاش المبكر في إطار الأفرقة القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية من خلال مسؤولياته التشغيلية وفي هذا السياق، قدم التوجيه والدعم التقني والتدريب على المستوى القطري لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية المعنية بالشؤون الإنسانية في باكستان وقبرغيزستان وهايتي.

٦٧ - إضافة إلى ذلك، قدم موئل الأمم المتحدة أيضاً الدعم التقني للاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في إطار ما يضطلع به من دور بوصفه منسق مجموعات توفير المأوى في حالات الطوارئ في عمليات ما بعد الكوارث. وقد تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقات لبلدان محددة لضمان التخطيط على المدى الطويل بشأن توفير المأوى أثناء حالات الطوارئ، والانتقال السلس من الأزمات إلى الإنعاش وإعادة الإعمار.

٦٨ - وبالنسبة لليوم الدولي للحد من الكوارث الذي صادف ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قام موئل الأمم المتحدة بدعم العمليات الوطنية لإطلاق الحملة العالمية للحد من المخاطر المعنونة، "جعل المدن قادرة على التكيف"، في ميانمار وتايلند وبلدان في المحيط الهادئ.

٦٩ - وثمة مشروع في انتاناناريفو كان من بين المبادرات المتعلقة ببلدان محددة، التي اضطلع بها، وقد عمل فيه موئل الأمم المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للتخفيف من مخاطر التراعات والكوارث من خلال إجراء تحسينات على صعيد المجتمعات المحلية في مجال إدارة خدمات الصرف الصحي والنفايات الصلبة. وفي السودان، رسخ موئل الأمم المتحدة وجوده في دارفور في مجال التخطيط الحضري على الصعيد الإقليمي، وإدارة الأراضي وبناء المساكن. وفي هايتي، واصل موئل الأمم المتحدة مشاركته في تنفيذ برنامج شامل لإعادة الإعمار قيمته ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابعاً - المسائل المالية والمتعلقة بالميزانية

٧٠ - دعت الجمعية العامة في الفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ١٦٥/٦٥، إلى مواصلة دعم موئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات لموئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية، والتمويل المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به، وزيادة التبرعات غير المخصصة لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والمؤسسية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

ألف - المساهمات غير المخصصة والتمويل المتعدد السنوات

٧١ - بلغت الميزانية المعتمدة للأغراض العامة لموئل الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٠ ما مقداره ٦٦,٢ مليون دولار، في حين بلغت الإيرادات المتوقعة ٥٧ مليون دولار (٢٨,٥ مليون دولار سنوياً) من التبرعات و ١,٢ مليون دولار من إيرادات الفوائد والاستثمار. وباقي الميزانية وقدره ٨ مليون دولار كان مقرراً أن يتم استيفاؤه من الفائض التراكمي لموئل الأمم المتحدة ومؤسسة المستوطنات البشرية.

٧٢ - وللأسف، لم يندثر بعد ما خلفته الأزمة المالية العالمية من آثار على أنشطة موئل الأمم المتحدة، كما هو الحال بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وهناك عدد من المانحين الرئيسيين اضطروا إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة فيما يتعلق بما يقدمونه من تمويل متعدد الأطراف لوكالات الأمم المتحدة. وبالنسبة لموئل الأمم المتحدة، كانت النتيجة إما الإيقاف الكامل للدعم المقدم للمنظمة في مجال التمويل غير المخصص أو تخفيضه بنسبة كبيرة. وخلال السنة الأولى من فترة السنتين الحالية (٢٠١٠)، بلغت الإيرادات من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة ١٦,٦ مليون دولار، حيث انخفضت كثيراً عن التوقعات البالغة ٢٨,٥ مليون دولار. وقد ورد، منذ ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، ما مقداره ١٦,٩ مليون دولار للصناديق غير المخصصة، ويمثل حوالي ٣٠ في المائة من الرقم المستهدف البالغ ٥٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد تعين تنقيح الإيرادات السنوية لعام ٢٠١١ تبعاً لذلك، بتعديلها من ٢٨,٥ مليون دولار إلى ١٧ مليون دولار.

٧٣ - ونتيجة لذلك، تعين أن يقيّم موئل الأمم المتحدة أنشطته البرنامجية بدقة تماشياً مع الموارد المتاحة والترتيب الحالي للأولويات. وتوجب أيضاً اتباع نهج حذر في ملء الوظائف متى أصبحت شاغرة.

باء - المساهمات المخصصة

٧٤ - بالنسبة للموارد المخصصة، التي تستخدم في الغالب لتنفيذ مشاريع التعاون التقني، تم تلقي نحو ٢٦١ مليون دولار خلال الأشهر الـ ١٥ الأولى من فترة السنتين

٢٠١٠-٢٠١١، وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين البالغ ٢٥٢ مليون دولار بنسبة ٣,٦ في المائة.

٧٥ - وشكلت مشاريع المئثل في مجال التعاون التقني خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٦٥ في المائة تقريبا من مجموع ميزانيته مجتمعة. وبينما لا تزال الوكالة بحاجة إلى زيادة الكفاءة عن طريق القضاء على التأخيرات في المراحل المبكرة من تنفيذ المشاريع الميدانية، فقد كان أداءها عالي الكفاءة بشكل واضح فيما يتعلق بمشاريعها في مجال التعاون التقني. وقد كان ما تم إنجازه من بواعث سرور البلدان التي وفرت الموارد للأعمال التشغيلية الخاصة بمئثل الأمم المتحدة، ولا سيما في بيئات ما بعد الأزمات. وعلى وجه الخصوص، حظيت الأعمال التي اضطلع بها في أفغانستان، وباكستان، والسودان، والصومال، والعراق، وهايبي بتقدير بالغ.

٧٦ - ويمثل القصور الرئيسي الناجم عن عدم وجود توازن بين التمويل غير المخصص والتمويل المخصص في أن قدرة مئثل الأمم المتحدة على التركيز على أنشطته الأساسية المعتمدة في برنامج العمل أصبحت مقيدة بشكل متزايد، ومن ثم، فإن ثمة حاجة مستمرة إلى ترجيح كفة الإيرادات غير المخصصة، فضلا عن الحاجة إلى تحسين القدرة على التنبؤ بالإيرادات.

خامسا - التطورات الهامة الأخرى

ألف - التقارير الرئيسية

٧٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مئثل الأمم المتحدة بنشر التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠١، وإصدارين من سلسلته الإقليمية عن حالة المدن على الصعيد الإقليمي، وتقرير من تقاريره المتعلقة بحالة المدن على الصعيد الوطني.

التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠١١

٧٨ - ثمة تضافر بين ظاهري التحضر وتغير المناخ يتخذ صورا خطيرة تهدد الاستقرار البيئي والاقتصادي والاجتماعي في العالم. ويهدف منشور مئثل الأمم المتحدة المعنون التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية، ٢٠١١ - المدن وتغير المناخ، الصادر في نيسان/ أبريل ٢٠١١، إلى الارتقاء بما لدى الحكومات وجميع الجهات المعنية بالتنمية الحضرية وتغير المناخ من معرفة يساهم المدن في ظاهرة تغير المناخ، وبآثار تغير المناخ على المدن، وبالطرق التي تتبعها المدن للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. والأهم من ذلك، أن التقرير

يحدّد تدابير التخفيف والتكيف الواعدة والملائمة لتحقيق مسارات للتنمية الحضرية تكون أكثر استدامة ومرونة.

٧٩ - ويذهب التقرير إلى أنه لا غنى عن التحرك على الصعيد المحلي للوفاء بالالتزامات الوطنية المتفق عليها من خلال المفاوضات الدولية في ما يتعلّق بتغيّر المناخ. ومع ذلك، فإن معظم الآليات المدرجة ضمن الإطار الدولي لمواجهة تغيّر المناخ موجّه إلى الحكومات الوطنية في المقام الأول، ولا يتضمّن عملية واضحة المعالم يمكن أن تشارك فيها الإدارات المحلية وأصحاب المصلحة والجهات الفاعلة.

٨٠ - وبعد استعراض التدابير التي تتخذها المدن في مختلف أرجاء العالم لتخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيف معه، يقترح التقرير التركيز في المراحل المقبلة على ثلاثة مجالات رئيسية حيث يمكن أن يقدم المجتمع الدولي الدعم ويهيئ المجال لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية للتخفيف والتكيف في المناطق الحضرية وهذه المجالات هي:

(أ) تزويد الجهات الفاعلة المحلية مباشرة بالموارد المالية - وذلك لأغراض منها على سبيل المثال التكيف مع تغيّر المناخ في المدن الشديدة التأثر، وللاستثمار في حافظة من خيارات الطاقة البديلة، وإقامة شراكات في مجال التخفيف بين الإدارات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص المحلية؛

(ب) تخفيف الأعباء البيروقراطية التي تحول دون الاستفادة على الصعيد المحلي من الدعم الدولي، مع تقديم المجتمع الدولي المساعدة في سبيل إقامة قنوات اتّصال ومساءلة مباشرة بين الجهات الفاعلة المحلية والجهات المانحة الدولية؛

(ج) قيام الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية بنشر المعلومات على نطاق أوسع في ما يتعلق بعلم تغير المناخ وبخيارات التخفيف من آثاره والتكيف معه، بما في ذلك المعارف المتاحة بشأن التأثيرات المناخية على المراكز الحضرية، المسجّل منها والمتوقّع، وبشأن التدابير الحضرية البديلة في مجالي التخفيف والتكيف، وتكاليف هذه الخيارات ومنافعها وإمكاناتها ومحدّاتها.

حالة المدن الأفريقية، ٢٠١٠

٨١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر مؤهل الأمم المتحدة تقرير عن حالة المدن الأفريقية لعام ٢٠١٠: الحوكمة وعدم المساواة وأسواق الأراضي الحضرية. واحتُفل بصدور هذا التقرير، وهو ثاني التقارير الإقليمية المتعلقة بأفريقيا، في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويحدّر التقرير من أن عدد سكان المناطق الحضرية في القارة قد يتضاعف

ثلاث مرّات خلال السنوات الـ ٤٠ القادمة، في نموّ سيكون للأحياء الفقيرة النصيب الأعظم منه. ويُتوقّع أن يزيد عدد سكان المناطق الحضرية في أفريقيا ليصل إلى بليون نسمة في عام ٢٠٤٠، و ١,٢٣ بليون في عام ٢٠٥٠، وعندها سيكون ٦٠ في المائة من سكّان القارة من قاطني المدن.

٨٢ - ولجأه هذا التحدي الديمغرافي الهائل، يدعو التقرير إلى اعتماد "منظور متمحور حول البشر" يسلّط الضوء على الحاجة إلى تخطيط أكثر واقعية وملاءمة للظروف، وإلى أنظمة أيسر كلفة على فقراء المناطق الحضرية، أنظمة تيسّر، تحقيق سبل مستدامة لكسب العيش في المناطق الحضرية، بدلا من أن تعسره.

٨٣ - ويفيد التقرير بأن شمال أفريقيا حققت، خلال العقد الماضي أو نحو ذلك، انخفاضات كبيرة في نسب سكّان الأحياء الفقيرة إلى مجموع سكّان المناطق الحضرية. ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تكن التحسينات التي شهدتها الأحياء الفقيرة كافية بوجه عام لمواكبة المعدّلات السريعة لتحضر السكان، ويحذّر التقرير من أنه ما لم تتخذ إجراءات عاجلة، فإن زيادة عدد سكّان الحضر ثلاثة أضعاف قد يكون أمرا كارثيا.

٨٤ - ويشير التقرير أيضا إلى أن معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لن يتمكن على الأرجح من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فجزء كبير من النموّ الذي سيشهده تعداد سكان الحضر في أفريقيا، تبلغ نسبته ٧٠ في المائة، سيحدث في مدن صغيرة يقلّ تعدادها عن نصف المليون، وهو ما سيستلزم بصورة متزايدة القيام باستثمارات عامة لتلبية الاحتياجات الناجمة عن هذا النمو.

٨٥ - ويتضمن التقرير تحليلا متعمّقا لآليات الأراضي في مناطق أفريقيا دون الإقليمية الرئيسية الخمس، ويتضمّن اقتراحا بدمج نظم وأسواق الأراضي غير الرسمية في النظم والأسواق الرسمية.

التقارير المتعلقة بالمدن الآسيوية

٨٦ - أطلق موئل الأمم المتحدة منشورين جديدين متعلقين بآسيا خلال الاحتفال العالمي الذي أقيم بمناسبة اليوم العالمي للموئل الذي نظم في شانغهاي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وهما: حالة المدن الآسيوية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١؛ وحالة المدن الصينية في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١: مدن أفضل، حياة أفضل.

٨٧ - وفي تقرير حالة المدن الآسيوية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، الذي أعدّ بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والقسم الإقليمي

لآسيا والمحيط الهادئ بمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، سُلِّط الضوء على أن المدن الآسيوية التي لا تتوقّف عن الحركة هي بمثابة المحرّك الدافع لما تقوم به القارة من دور محوري في الاقتصاد العالمي. غير أن التقرير ينبّه كذلك إلى أنه إذا ما أريد لهذا النجاح أن يستمر في العقود القادمة، فإن على المدن الآسيوية أن تستعدّ لمواجهة تغيّر المناخ، وأن توائم أساسيات هياكلها الأساسية ونظام التعليم فيها مع احتياجات النموّ الديموغرافي الجاري. ومع أن سكنى الحضر لن تصبح السمة الغالبة لسكّان المنطقة قبل عام ٢٠٢٦، فإن المدن الآسيوية تجسّد الآن بالفعل نجاح المنطقة في الاندماج في الاقتصاد الدولي خلال العقدين الماضيين.

٨٨ - وقد كشف التقرير المتعلّق بالصين، والذي نشر بالتعاون مع خبراء صينيين، عن أنه عند نهاية عام ٢٠٠٩، كان في الصين ٦٥٤ مدينة يقطنها ٦٢١,٨٦ مليون نسمة. ومع التزايد التدريجي لحجم ظاهرة التحضر، يكتسب الاقتصاد الحضري، من حيث مكانته ودوره، أهمية أكبر في التنمية الاقتصادية للدولة. ويمثل التحضر بالفعل إحدى القوى الهامة المؤثرة في تصنيع الصين، فهو محرّك لخلق فرص العمل وزيادة حجم الطلب المحلي والمضيّ بخطى التقدّم الاجتماعي. وعند نهاية عام ٢٠٠٩، كان مجموع العاملين في الصين يبلغ ٧٧٩,٩٥ مليون نسمة منهم ٣١١,٢٠ مليون نسمة يعملون في المدن والبلدات.

باء - الاجتماعات الوزارية الإقليمية

٨٩ - واصل موئل الأمم المتحدة دعمه للمؤتمرات الوزارية الإقليمية المعقودة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولما كانت هذه المؤتمرات الوزارية الإقليمية أجهزة رفيعة المستوى مؤلفة من مقرّري سياسات، فإنها تمثّل لموئل الأمم المتحدة أداة فعّالة لإقامة الشراكات من أجل التأثير في السياسات وتدعيم التنفيذ وإتاحة المجال للقيام بأنشطة الرصد والتقييم بصورة مشتركة.

٩٠ - وقد عُقد مؤتمر الوزراء الأفارقة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية في باماكو في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكان موضوع المؤتمر هو "الأراضي في سياق التحضر المستدام". وبدعم من موئل الأمم المتحدة، أعدّ وزراء الدول المشاركة خطة عمل وإعلان بخصوص التصديّ لقضايا الأراضي بهدف القضاء على ظاهرة الأحياء الفقيرة في المدن الأفريقية.

٩١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، عقد المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الإسكان والتنمية الحضرية دورته الثالثة في سولو، إندونيسيا، حيث اجتمع وزراء ٣٨ بلدا للتداول بشأن قضية تمكين المجتمعات المحلية من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، واعتمدوا إعلان وخطة تنفيذ سولو.

٩٢ - وعُقد المؤتمر الوزاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن الإسكان والتنمية الحضرية في بوينس آيرس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وحثت جمعية المؤتمر البلدان الأعضاء على تكملة المصفوفة الاستراتيجية للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما حثتها على دعم عمليات إعداد الأنظمة الحضرية وأنظمة البناء في البلدان المفتقرة إلى مثل هذه التشريعات. وأدرج تغيّر المناخ ضمن الموضوعات التي ستناقش في الجمعية المقبلة.

جيم - الإصلاحات التنظيمية والبرنامجية

٩٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرع موئل الأمم المتحدة في وضع توجه استراتيجي جديد لإضفاء مزيد من التركيز والاتساق على العمل الفني الذي تضطلع به المنظمة وللمساعدة على تحقيق الامتياز في تنفيذ البرامج وفي إدارة المنظمة. ويستند هذا التوجه إلى إنجازات موئل الأمم المتحدة المعترف بها، ويعالج في الوقت ذاته أوجه القصور التي حددت. وهو يحدّد أيضا التحدّيات الحضرية الرئيسية التي يواجهها العالم اليوم، ألا وهي: (أ) تزايد الفقر والبطالة وعدم المساواة في المناطق الحضرية؛ (ب) الاستهلاك الزائد للطاقة في المدن، ولا سيما في البلدان المتقدّمة النمو؛ (ج) الطلب المتزايد بسرعة على وسائل الانتقال في المناطق الحضرية؛ (د) تسارع وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية واشتداد تأثيرها على المدن.

٩٤ - واليوم، يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من سكّان العالم في مناطق حضرية، وتستمرّ عملية التحضر بوتيرة سريعة، وذلك في أفريقيا وآسيا بشكل رئيسي. وفي الكثير من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا حيث توجد أعلى معدلات التحضر، يتمثل التحدّي الأخطر في كيفية التعامل مع تزايد الفقر والبطالة في المناطق الحضرية، فالتحضر السريع لا يصاحبه تصنيع سريع. غير أن هناك بلدانا في آسيا وأمريكا اللاتينية، كالصين والهند والبرازيل، تشهد تصنيعا سريعا، ومن ثمّ يتمثل التحدّي في كيفية إدارة هذه العملية التي تحركها عملية التحضر بدرجة كبيرة.

٩٥ - لقد بات الارتباط التاريخي بين التحضر واستهلاك الطاقة من المسلمات. فقد كان انخفاض أسعار الطاقة عنصرا معززا للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدّمة النموّ ولأنماط استهلاكها الضخم للطاقة. أمّا النموّ الحالي في البلدان النامية، فهو يحدث في ظل أسعار مرتفعة للطاقة. ويستدعي تباين هذين النمطين إحداث تغييرات عميقة في استهلاك الطاقة في البلدان المتقدّمة النمو، كما يستدعي ممارسة البلدان النامية للتنبؤ والتخطيط المسبق على نحو مدروس بشكل جيّد. فمن ناحية، لا تستطيع المدن في البلدان المتقدمة النمو أن تحافظ على مستوياتها الحالية لاستهلاك الطاقة. ومن الناحية الأخرى، بوسع المدن في البلدان النامية أن

تستفيد من التكنولوجيات الجديدة في مجال الطاقة المتجددة التي لم تكن متاحة للدول المتقدمة النمو إبان كانت في مرحلة التصنيع.

٩٦ - وقد أدى القصور في التخطيط الحضري خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة إلى مشاكل خطيرة على صعيد التنقل في الكثير من المدن في جميع أرجاء العالم، وبالأخص في المدن الكبرى الموجودة في بلدان نامية. ففي تلك المدن تشكل الاختناقات المرورية جزءاً من واقع الحياة اليومية، وهو ما يحد من قدرة المدن على توليد القيمة وخلق فرص العمل ومساعدة سكانها على تحقيق الرخاء. وفي البلدان المتقدمة النمو، ثمة تسرب بطيء لسكان المناطق الحضرية من المركز يجري في إطار ظاهرة الزحف العمراني، وهو ما يؤدي إلى استهلاك مفرط للطاقة وإلى انبعاث غازات الدفيئة وتغير المناخ.

٩٧ - وعلى ضوء هذه الأنماط الآخذة في التطور، يلزم تغيير الأسلوب الذي يُنظر به في الوقت الحالي إلى التحضر، أي يلزم وضع تصور جديد لمستقبل المدن. ويلزم اعتماد استراتيجية جديدة لوضع تخطيط حضري أكثر فعالية، ولتعزيز المؤسسات المحلية والعمليات التشريعية، وتعزيز إسهام المدن في الاقتصاد. وفي كل هذه المجالات، يجب العودة إلى الأساسيات، وتقليص المسافة بين القادة السياسيين والمواطنين، وتوفير حلول تستند إلى رؤية المدينة من حيث كونها أصلاً نافعا، لا مصدراً للمشاكل.

٩٨ - ولذلك، تقرر أن ينصبّ تركيز العمل الفني الذي يقوم به موئل الأمم المتحدة على ثلاثة مجالات رئيسية، وهي: (أ) التخطيط الحضري بفكر جديد حيث ينصبّ التركيز على التخطيط مسبقاً للهجرة والنمو السكاني، والتخطيط على نطاق متماس مع حجم التحدي، والتخطيط على مراحل، بدءاً بالأماكن العامة، وبالأخص الشارع؛ (ب) الحوكمة الحضرية والتشريع الحضري؛ (ج) اقتصاد المناطق الحضرية وشؤونها المالية، بما في ذلك خلق فرص للعمل اللائق في المناطق الحضرية.

٩٩ - ولا يزال موئل الأمم المتحدة يضغط، بالفعل، إلى درجة ما، بأعمال متصلة بهذه المواضيع. ولكن الجديد في الأمر هو مجال توجهها والتركيز عليها. وتتماشى هذه الأولويات تماماً مع ولاية موئل الأمم المتحدة، وإن كانت تشكل كذلك انعكاساً لاتجاهات عالمية مهمّة. وهي وإن كانت منعكسة بدرجة ما في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فإنها ستعكس بصورة أكمل في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وفي الأطر الاستراتيجية والميزانيات البرنامجية لفترة السنتين المقبلة.

١٠٠ - وعلى ضوء اعتماد هذه الأولويات الجديدة، إلى جانب تضائل الموارد المالية وما يواجهه من تحديات إدارية في الوقت الحالي، شرع موئل الأمم المتحدة في عملية استعراض

تنظيمي ستفضي إلى إعادة هيكلة الوكالة بحلول نهاية عام ٢٠١١. والهدف من هذه العملية هو استعراض الهيكل التنظيمي لموئل الأمم المتحدة والعمل على ترشيده بما يمكن الموئل من الاضطلاع بولايته بمزيد من الفعالية والكفاءة على الصعد القطرية والإقليمية والعالمية.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠١ - طرأ عدد من التغيرات الهامة على قطاع المستوطنات البشرية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) عام ١٩٩٦. ومن هذه التغيرات زيادة هيمنة المدن ديمغرافيا وعلى صعيد الاقتصاد العالمي، حيث يقطنها اليوم أكثر من نصف البشرية؛ والزيادة السريعة في مساحات المستوطنات الحضرية حتى تحوّلت إلى مدن كبرى وتكتلات حضرية شاسعة؛ ونشوء مسائل جديدة على الصعيد العالمي كالعولمة، والتنمية الحضرية المستدامة، وتغيّر المناخ، والسلامة والأمن في المناطق الحضرية، وتزايد الفقر في المناطق الحضرية؛ وتبدّل أدوار القطاعات العام والخاص وغير الحكومي في التنمية الحضرية، بما في ذلك التحوّل عن سياسات التمكين وإزالة القيود التنظيمية، والتركيز من جديد على السياسات العامة والإدارة والتخطيط الحضري؛ وتسارع وتيرة حدوث الكوارث الطبيعية والنزاعات واشتدادها، وما لذلك من أثر على سكّان المناطق الحضرية.

١٠٢ - وعلى ضوء هذه الاتجاهات الجديدة، وبناء على توصيات مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، من المهم أن تقوم الحكومات باستعراض فعالية السياسات السابقة المنصوص عليها في جدول أعمال الموئل لعام ١٩٩٦، وبوضع جدول أعمال جديد يمكنها من التصديّ للتحديات الجديدة والمرتبطة بالحضر في الأغلب، وبإيجاد السبل لتعزيز الإطار المؤسسي القائم لتنمية المستوطنات البشرية. وقد آن الأوان لأن تتخذ الجمعية العامة قرارا مؤيدا لعقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦.

١٠٣ - والآن، إذ يعيش أكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم في مدن وبلدات، وعلى ضوء إسهام المراكز الحضرية في ظاهرة الاحترار العالمي وتأثر المستوطنات الحضرية بشدّة من جرّاء تغيّر المناخ، من الواضح أنه سيكون للسياسات المعتمدة والإجراءات المتخذة على مستوى المدينة تأثير متنام في تحقيق التنمية المستدامة. ولذلك يوصى بأن تدرج الحكومات موضوع التنمية الحضرية المستدامة ودور المدن والسلطات المحلية ضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

١٠٤ - صحيح أن الهدف المتعلق بالأحياء الفقيرة في الأهداف الإنمائية للألفية قد تحقق قبل موعده المنشود الذي كان محددًا له عام ٢٠٢٠، وذلك بفترة طويلة، إلا أنه لا يزال هناك ٨٢٨ مليون نسمة على مستوى العالم يعيشون في أحياء فقيرة، وبنمو عدد سكان الأحياء الفقيرة حول العالم بمعدل يقدر بنحو ٦٠ مليون نسمة سنويًا. ولذلك يوصى بأن تدعم الجمعية العامة بقوة قرار مجلس إدارة مؤئل الأمم المتحدة ٩/٢٣ بشأن الاستراتيجيات والأطر العالمية والوطنية لتحسين حياة قاطني الأحياء الفقيرة بما يتجاوز الغاية المحددة بهذا الشأن في الأهداف الإنمائية للألفية.